

القطاع الإنتاجي الذي ينسب إليه المشروع الحكومي، ان القطاع الانتاجي له القدرة على تشكيل جوانب هامة في مسألة الخصوصية، وهذا صحيح من عدة جوانب مع بعض الملاحظات والتي أولها ان هناك اختلافات تفصيلية تنشأ في قطاع الخدمات العامة الذي يتيح خيارات إضافية للحكومة، وثانيها ضرورة الحفاظ على مصلحة المستهلك عند تحويل مشاريع الخدمات العامة الى القطاع الخاص. تتطلب مشاريع الخدمات العامة إجراءات مختلفة نحو الخصوصية، ومن هذه الإجراءات إنهاء الاحتكارات الاقتصادية الحكومية التي تحكم هذه المشاريع ثم انشاء هيئة تنظيمية للمشروع المتحول، وأيضا منح ترخيص للمشروع الخاص الجديد لضمان من حيث الأسعار. ومن الجدير بالذكر انه في حالة المشاريع للخدمات العامة الحكومية او المشاريع الحكومية الاستراتيجية التي تم فيها تحويلها للاقتصاد السوق، فان الدولة وبناء على أهدافها ونظرا للضرورة الوطنية، تقوم بتجديد مساهمة القطاع الخاص بطريقة او أخرى، وذلك لضمان بقاء السيطرة الحكومية على الملكية والإنتاج، وهذا بدون ان ننسى الآثار المتداخلة للقطاعات الاقتصادية التي تترك بصماتها على خصوصية أي مشروع حكومي يقع ضمن هذه القطاعات.